

أحكام التبادل في الاقتصاد الإسلامي

إعداد: فاطمة سعيد خضر

مجال البحث : اقتصاد

الإيميل : fatemhsaeed3@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ضوابط التبادل المالي التي تحكم السوق في الإسلام ومعرفة تحليل الأجزاء العملية للنظام الاقتصادي الإسلامي، وكشف الحقائق الأساسية الموجودة فيها. كما درست الأزمة الاقتصادية العالمية، وأثارها على الوصول إلى الشخص العادي في أقصى الشمال وإلى أقصى الجنوب. وحللت أهم الأسباب لتجنبها وتحذيرهم من كيفية علاجها.

وتوصلت إلى نتائج هامة لعل أهمها أن أصل مبادئ التبادل في الاقتصاد الإسلامي هي: الإباحة، مع الأخذ في الاعتبار المصالح والأغراض، بإدخال مبدأ سد الذريعة، والأخذ بمبدأ العرف المعترف.

وأن النظام الاقتصادي في الإسلام، نظام له أصوله الإلهية، في تطبيق كل العدل والسعادة للبشرية جمعاء. وتوصلت أيضا أن النظام الاقتصادي في الإسلام يقوم على أسس أخلاقية تضمن استمراريته وبقاؤه. وأوصت الدراسة بعدة توصيات هامة خلصت لها من خلال بحث دقيق شامل كل جوانب المشكلة وأوصت بإعداد المزيد من الدراسات المتعلقة في جوانب الاقتصاد الإسلامي .

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الإسلامي, التبادل المالي, أحكام التبادل, النظام المالي في الإسلام

المقدمة

إن الإسلام ليس مجرد عقيدة، بل هو نهج متكامل ينظم كل أمور الحياة، سواء كان أفراد أو جماعات أو كل ما له اتصال مع حياة العالم الحاضر والآخرة. الاقتصاد الإسلامي هو جانب هام من التشريع الإسلامي. بدأ تنظيم الاقتصاد مع بداية نزول القرآن في مكة. يخضع الاقتصاد الإسلامي من جميع جوانبه للتعاليم الدينية، الأمر الذي جعل منه عقيدة ذات طابع إنساني ورسالة واضحة، وليس علمًا أو مجموعة من العلوم المختلفة التي تقتصر على تفسير القوانين والظواهر. وأن هذا الاقتصاد يؤمن بالسوق ودوره في الاقتصاد كمؤسسة ثانية بعد مسجد في المدينة المنورة هو السوق ولم ينته مع النبي أوبه الكثير من الشركاء التجاريين .

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من العلوم الهامة في العصر الحالي. إنه علم ينتمي إلى العلوم الإسلامية ولا يمكن فصله عن العلوم الاقتصادية. كان ظهور الاقتصاد الإسلامي أحد العوامل التي ساهمت في تنمية الاقتصاد الإيجابي من خلال العديد من جزئياتها وفروعها.

كما يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يكون بداية لنشوء علوم الطب الشرعي الأخرى، وبالتالي استعادة حياة الأمة الإسلامية من خلال استخدام هذا العلم لحل مشاكل الأمة المستعصية.

كما يقول جاك أوستري، أحد كبار الاقتصاديين الفرنسيين "إن مسار التنمية الاقتصادية لا يقتصر على النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي)، ولكن هناك عقيدة اقتصادية ثالثة هي العقيدة الاقتصادية الإسلامية". قام باحثون من المسلمين وغيرهم من الاقتصاديين الإسلاميين بإنشاء بعض المؤسسات الإسلامية مثل البنوك، وبيوت الزكاة، ومؤسسات التأمين وغيرها.

تحاول هذه الدراسة دراسة بعض الجوانب الاقتصادية للاقتصاد الإسلامي، وهي عبارة عن المبادلات المالية؛ اتخذت هذه التبادلات شكل النظام العام من حيث المرونة والتجديد، استجابة لاحتياجات المجتمعات.

إن دراسة هذا الموضوع ومحاولة صياغة ضوابط متكاملة تنظم عمليات التجارة ومكوناتها، يمكن أن تحافظ على توازنها ومرونتها، وتحولها إلى قانون يحكم أي عملية جديدة للتبادل من خلال القبول أو الرد.

مشكلة وتساؤلات الدراسة

في نهاية القرن العشرين، شهد العالم ظهور ونشر علم جديد يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية. أطلق الأكاديميون مصطلح "الاقتصاد". وقد شجعت الأمة الإسلامية من خلال عقيدة تسعى إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب والاقتصاد الإسلامي، في إطار القيم والأخلاق الإسلامية في أفضل طريقة ممكنة وتحقيق التقدم البشري في جميع مجالات التنمية.

يمكن صياغة المشكلة المتعلقة بالدراسة في السؤال التالي: ما طبيعة وضوابط التبادل المالي في الاقتصاد الإسلامي؟

أهداف البحث

يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الأهداف العامة للشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة الاقتصادية والمعاملات، وبهذا المعنى، يمكن للدولة أن تزدهر وتقدمًا وتقدمًا بين دول العالم. بالتخلي عن الشريعة الإسلامية في الأهداف الاقتصادية للدولة، فإن الدمار والاضطراب يؤثران على الدول الإسلامية، كما يحدث الآن. النظام يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة للرب وهذا المبدأ مرتبط بدرجة التزام مختلف الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن هندسة الأرض.

- تتقيف الناس حول أهمية التبادل المالي واحتياجاته، وكذلك تشجيع البحث العلمي في الموضوعات الحديثة والمستقبلية.
- إعداد دراسة جديدة عن التبادلات المالية وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي.
- تعميق تقنيات ومفاهيم التبادل المالي الجديد
- معالجة قضية القضايا الأخلاقية والمذهبية والمذهبية التي تهتم الباحثين والقراء
- وصف طبيعة الأدوات المالية المستخدمة في مجالات الاستثمار وتأثيرها على شروط التداول، ولا سيما على أسواق المال والنقود
- مفهوم وخصائص الاقتصاد الإسلامي ومعنى ومفهوم التبادل الاقتصادي في دراسة مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ثم بيان حول التحكم في سوق المال الإسلامي في النظم الاقتصادية.
- بيان حول كيفية التحكم في المصالح الاقتصادية للتبادل الاقتصادي الإسلامي وتمييز مفهومه عن المفاهيم الأخرى للمصالح الإيجابية
- تبسيط العلاقات المالية وجذب الاستثمار الحلال، والذي سيصبح في نهاية المطاف دورة للخير
- شرح موجز ضوابط المعاملات المالية ككل، والتي تعمل كميّار للمعاملات المالية لأغراض الحل ولل قضاء.
- شرح نطاق الفقه الإسلامي الذي يتناول القضايا الدينية العامة والعلمانية، بما في ذلك الاقتصاد في جميع المجالات والتفاصيل.

أهمية البحث

تتبع أهمية الدراسة من حقيقة أنها تسعى لإلقاء بعض الضوء على قواعد الاقتصاد الإسلامي التي تسهم في الاستقرار الاقتصادي والمالي.

أهمية التبادل المالي في الاقتصاد الإسلامي هو أن هذه التخصصات تسعى إلى أفضل نهج تنموي لتعزيز الأمة الإسلامية ، وخاصة الاقتصادية وحتى الاجتماعية ، من خلال توفير حلول فعالة للأزمة المالية الإنسانية اليوم.

- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى العلاقة الوثيقة بين التبادلات المالية والضوابط التي تحكم السوق بالنسبة للمعاملات المالية ، فضلاً عن الروابط الوثيقة بين الضوابط القانونية والعقيدة والأخلاقية.
- زيادة الاهتمام ببعض جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي التي لا تزال تتطلب جهود العديد من الباحثين.

منهجية البحث

لدراسة موضوع البحث وتحليل أبعاده وأسبابه وتبعاته على الاستجابة للمشكلة المطروحة. وبما أن الدراسة كانت نظرية ، فإن المنهج القائم على استقراء الفكر الإنساني واستنتاجه وما ظهر من الفكر الإسلامي ، ظهر من النظام الاقتصادي الإسلامي عن طريق استقراء التاريخ واسترجاع البيانات من الماضي إلى الحقائق العلمية المجردة والتفسير من خلال صياغة الحاضر في ضوء التجارب المكتملة. . بالإضافة إلى تصميم أحكام المبادئ والصلاحيات المقررة في النظام الإسلامي للوصول إلى الجسيمات لإثبات صحة الأحكام العامة المتعلقة بها. اعتمد المنهج الوصفي في طبيعة العلاقة بين المفاهيم المختلفة المتعلقة بالدراسة.

الإطار النظري

مصطلحات الدراسة:

المبادلات المالية

يعد التبادل المالي أهم عنصر للنشاط الاقتصادي: الإنتاج ، التبادل ، الاستهلاك والتوزيع. أهمية التجارة هي أنها تربط الإنتاج بالاستهلاك. عادة ما يتم استهلاك الإنتاج فقط عند المتاجرة أو المتاجرة.

يتم إخراج فقط عن طريق تبادل العناصر. يعتبر هذا الارتباط بين الإنتاج والاستهلاك بمثابة تبادل بين منتجي تقسيم السكان. هذا هو الإنتاج الأول في شكل التبادل أو التداول. أساس العملية التبادلية هو العرض والطلب.

تبادل اللغات: التبادل بلغة لفظية

إن تبادل المال في المصطلح: لا يفصل المعنى التقليدي للمعنى اللغوي ، حيث يتم نقل الشيء إلى الآخرين ببدل ، وقد اطلق علماء الحنفية على البيع اسم مبادلة ، حيث حدد البيع على أنه". مبادلة شيء مرغوب فيه بطريقة مفيدة وتوافقية ".

تعريف الاقتصاد الإسلامي

هناك تعريفات مختلفة للاقتصاد. على المستوى الكلاسيكي ، رأى آدم سميث أن الاقتصاد مهتم في إنتاج ونمو الثروة ، في حين شعر ريكاردو أن توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية كان مهماً للاقتصاد. وقال روبينز أن الاقتصاد هو العلم في استخدام الموارد النادرة، في حين يعتقد مارشال أن الهدف في مجال الأعمال التجارية، لدراسة الأنشطة الفردية والجماعية للحفاظ على العناصر المادية للمرافق الرفاهية والرفاه، لاستخدامها.

يشير التعريف المتكامل للاقتصاد الذي نقبله كعلم إلى دراسة النشاط الاقتصادي من خلال الإنتاج والتوزيع والتجارة والاستهلاك وما هي نتائج هذا النشاط العلاقة. تعريف الاقتصاد الإسلامي كعلم أن يدرس استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، فضلاً عن توزيع الإنتاج والتنمية وفقاً للشريعة الإسلامية

تحدد العقيدة الاقتصادية الإسلامية قواعد الحياة الاقتصادية وتقتصر حلولاً لمشاكلهم في انسجام مع العدالة الاجتماعية. خلال الإيمان الليبرالي للفرد يفصل المادية من المعنوية، والفرد هو محور الاهتمام والتركيز على الحرية المطلقة التي أدت النظام الرأسمالي للظلم والاستغلال. بينما يستند التدريس الجماعي على اعتبارات الحاجة ويصبح شركة مركز الانتباه، فإنه يتجاهل مصالح الفرد، ما أدى النظم الاجتماعية للحد من المبادرات الفردية.

النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن الاقتصادات الأخرى أن الموارد الاقتصادية يجب أن تركز على إنتاج السلع والخدمات التي تلبى احتياجات الطبيعية للأفراد، وتجنب مناطق الاستهلاك وبالتالي الضارة وقد تكون محدودة في نفس الإنتاج. كإنتاج الكحول. على سبيل المثال ، إذا تمت الموافقة على المنتج ، فسوف يحتكر.

نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي ، فإن قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي قديمة ، لكن ظهورها كان مرتبطاً بظهور الشريعة الإسلامية ، التي كانت منظمة لشئون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الإسلام. الحياة ، بما في ذلك الجوانب المالية والاقتصادية.

في الواقع ، تم العثور على كتابات مستقلة لبعض العلماء على الجانب المالي ، مثل كتاب خراج أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم ، 182)، الذي تضمنه في كتابه المقدمة ، الكثير من الآراء والتحليلات حول القضايا الاقتصادية مثل تقسيم العمل والأسعار والمال والعرض. الطلب وتقسيم البضائع

ابن خلدون هو أول من درس القضايا والقضايا الاقتصادية وفقاً لطبيعتها التحليلية. درس بعمق أسباب وعوامل الطبيعة الاقتصادية لسلوك الأفراد والجماعات.

في العصر الحديث ، كان هناك اهتمام أولي بدراسة أساسيات الاقتصاد الإسلامي والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي. وينعكس هذا في المساهمات الفردية ، مثل كتاب السياسات المالية في الإسلام من قبل الأستاذ عبد الكريم الخطيب (1961)، كما يظهر من خلال المساهمات الجماعية حيث نوقشت مواضيع مثل الربا والتأمين والتضامن الاجتماعي والاحتكار.

وفي عام 1396 - 1976 عقد في مكة المكرمة المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي في الفترة من 21 إلى 26 فبراير ، تحت إشراف كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. تضمن المؤتمر عدة علماء بارزين في الشريعة والاقتصاد. وشملت الموضوعات التي تمت تغطيتها مواضيع مثل مفهوم ومنهجية الاقتصاد الإسلامي، كان هذا المؤتمر نقطة تحول في الاقتصاد الإسلامي كفرع من المعرفة ، يليه إنشاء مؤسسات لعبت دوراً هاماً في تطوير الدراسات والبحوث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن الإشارة إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وكذلك إلى جمعية الفقه الإسلامي التابعة لرابطة العالم الإسلامي ، حيث يكون للمشاركين دور كبير في دراسة والتحقيق في العديد من الاقتصاديات المعاصرة.

أركان المبادلات المالية

من أجل أن تتم عملية التبادل ، يجب أن تتوفر العديد من الأشياء ككل.

متبادل: ويقصد بهذا العاقدان أو العاقدون.

المعقود عليه: ويقصد بهذا الثمن والمثمن.

الصيغة: ويقصد بها القبول والرفض في العملية التبادلية

أنواع المبادلات المالية.

يمكن تقسيم التبادلات إلى عدة أنواع ، والتي تشمل جميع المعاملات التجارية وتشمل

التبادلات العينية: التبادلات التي يتم فيها تبادل السلع الملموسة للسلع أو الخدمات ، والتي تسمى "المقايضة".

مبادلات آجلة الثمن: التبادلات التي يتم فيها استبدال العين بسعر آجل (الدين).

مبادلات سألقة الزمن: التبادلات التي يتم فيها استبدال المنتج بفترة التسليم بسعر السلف ، بما في ذلك ها (بيوع السَلْم) وهو عقد موصوف في الذمة بثمان معجل. لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ من أسلف فليسلف في ثمن معلوم ووزن معلوم من أجل معلوم

المبادلات النقدية : هي التبادلات التي يتم فيها تبادل السلع بالأسعار الجارية في السوق.

مميزات الإقتصاد الإسلامي

■ الإستخلاف

المال هو وسيلة ، وليس غرضاً ، ويستخدم الرجل لذلك المال . قال الله تعالى "أمن بالله ورسوله وقضى ما رآه ، حتى يكافئ من يؤمن بك ويقضى له". لذلك ، يرتبط ممتلكاته مع أهداف عالية لصالح الإنسان وإصلاح المجتمع ورضا الله . كما أنها ملزمة بشروط معينة ، لذلك يجب الحصول عليها قانونياً والسماح بها في كل ما هو مسموح به ، ويجب ألا ننسى حق الله في التوزيع..

■ التكامل و الشمول

يرتبط الإقتصاد الإسلامي بجميع نظمه الدينية والاجتماعية والسياسية. ولذلك ، فإن هذه الأنظمة مترابطة لتوفير حلول حياة شاملة.

في هذا السياق ، يرتبط النظام الإقتصادي الإسلامي بالدين الإسلامي القائم على حقيقة أن الله ملك وحاكم للملك. يرتبط الإقتصاد الإسلامي أيضاً بالعبادة. تفرض الزكاة على الفقراء والمحتاجين..

■ الإرتباط بالقيم الأخلاقية

- يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية والإنسانية ، على عكس الإقتصاد الإيجابي الذي يتعامل مع احتياجات الناس ووسائلهم لإرضائهم بغض النظر عن سياقهم الأخلاقي.
- لذلك ، يعتمد الإقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية ولديه رؤية خاصة للمال ينظر إليها كوسيلة وليس غرضاً. من حيث العمل ، يربطهم بأهداف عالية تجعلهم يحبون وينظمون حقوق العمال وواجباتهم. إنها القيم الأخلاقية، وتجنب استخدامه مالك، والمال الخاص مع إساءة الآخرين والمال خلط مع الربا وتحريم الغش والاحتكار وتعبئة فضلا عن فرض حظر على النفايات وتقصير.
- إقامة توازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع

اقتصاد الإسلامي وسيلة تتوازن فيها المصالح ولا تسبب أي نزاع. قال الله تعالى: "لقد جعلناكم أمةً وسطاً ، شهيداً للناس ، والنبي هو شهيد لك". ويتم ذلك من خلال تقرير عن حرية الملكية والعمل وتقييد الحقوق الفردية لضمان تحقيق المصالح العامة من خلال إنشاء الملكية العامة. مصالح الفرد. قال النبي (عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم): "تري المؤمنين في تراحمهم و توادهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى"

أهداف الاقتصاد الإسلامي

يتفق العديد من الاقتصاديين الذين درسوا النظام الاقتصادي في الإسلام على أن الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي هي:

- ضمان مستوى معيشي أدنى لكل فرد (الضمان الاجتماعي)
- تحقيق السلطة و الكرامة الاقتصادية (تنمية متوازنة وشاملة)
- تقليل التفاوت في الدخل والثروة من بين الناس (التوازن الاجتماعي)

هناك أهداف أخرى مستمدة من هذه الأهداف ، مثل التوظيف الكامل ، ومكافحة التضخم ، والاستقرار الاقتصادي ، وما إلى ذلك. في رأينا أن تحقيق الأهداف الرئيسية شمل تحقيق أهداف أخرى

ضوابط المتبادلين

يمكن أن يكون التبادل بين طرفين أو عدة أطراف ، وهذا يتوقف على نوع العقد المتبادل ، وما هو مهم لمعالجة الضوابط التي تحكم أعمال القبول أو التعديل أو الاستجابة المتبادلة.

شروط الرضا

- أن تكون الحرية للمتبادل دون إكراه فعند الحنفية الإكراه علي التبادل يجعل العقد فاسدا وعند جمهور العلماء فإن الإكراه يجعل العقد باطلا لعدم توافر شرط الرضا.
- يجب أن يكون الرضا واضحا ، خالياً من أنواع الاحتيال
- عدم المساواة بين ما يعطي احد المتبادلين وما يأخذه ، سواء كان البائع أو المشتري ، أو شراء السلعة أكثر من قيمة سعر السوق أو أقل بكثير من قيمتها

التوثيق بالكتابة أو الإشهاد أو أخذ الرهن

أصل هذا الضابط واضح في الآية "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا بِيْحْسٍ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَ ۚ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۚ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْب الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۗ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَانْفُوا ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُكُمْ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"

ولكن الأمر في الآية الكريمة للندب، بدليل ما روي عن عمارة بن خزيمة أن عمه رضي الله عنهما حدثه - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم-: "أن رسول الله عليه الصلاة والسلام ابتاع فرساً من أعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيسأله الفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه، فنادى الأعرابي النبي عليه الصلاة والسلام فقال: إن كنت مبتاعاً هذا الفرس فابتعه وإلا بعته، فقال النبي عليه الصلاة والسلام حين سمع نداء الأعرابي: "أوليس قد ابتعته منك؟". قال الأعرابي: لا والله ما بعته! فقال النبي عليه الصلاة والسلام: "بلى قد ابتعته"، فطفق الأعرابي يقول: هلمّ شهيداً، قال خزيمة: أنا أشهد يا رسول الله أنك قد ابتعته، فأقبل النبي عليه الصلاة والسلام على خزيمة فقال: "بما تشهد؟". فقال: . بتصديقك يا رسول الله، فجعل شهادة خزيمة شهادة رجلين

خصائص الاقتصاد الإسلامي

نتطرق إلى خصائص الاقتصاد الإسلامي ، والتي تتميز بالخصائص والخصائص الفريدة التي تميز الاقتصاد الإسلامي من النظم الاقتصادية الأخرى. هذه الخصائص هي كالتالي

اقتصاد رباني عقدي

أول ما يميز الإسلام هي الربانية ، كما يقول العلماء العرب ، وهو مصدر صناعي منسوب إلى الرب ، حيث يزيد ألف وواحد في مقياس واحد معنى "الانتماء إلى الرب". وهذا يعني أن الله سبحانه وتعالى يشير إلى الإنسان على أنه "بالقرب من الله ، وهو عالم دينه وكتابه ومعلمه". وفي القرآن الكريم " مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يُوْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ

والمراد من الربانية هنا أمران

- ربانية الغاية والمقصد.
- ربانية المصدر والمنهج المتبع

اقتصاد أخلاقي (ربانية الهدف)

الاقتصاد الإسلامي إلى سد حاجات الفرد والمجتمع النبوي ، وفقاً لقانون الله تعالى ، الذي يجذب الإنسان إلى التصرف بالمال ويستخدمه ، يفهم المسلم أن المال يخص الله. إنه هدف يسعى إليه المسلم في نشاطه الاقتصادي وفقاً لقوله تعالى " وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا" (الإسراء 34)

اقتصاد واقعي

ونعني بهذه الخاصية أن الشريعة الإسلامية تتماشى مع الظروف والواقع البشري ، بغض النظر عن كيفية تطور الحياة البشرية ، فإن أحكام الشريعة لا تتناقض أو تتعارض مع مصالح الناس أو واقعهم الخاص. بهذا المعنى ، من المدهش أن الشريعة الإسلامية ، التي تأسست منذ 14 قرناً ، لا تتعارض مع تطورات القرن العشرين ، ويقال إنك إذا عرفت السبب ، زال العجب. لأن قراراتهم تتعامل مع الطبيعة البشرية التي لا تتبدل ولا تتحول. كما في قوله تعالى: "فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلِيَّهَا^ع لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ"

الرقابة المزدوجة

عندما يحدد نظام بشري مبادئه وقوانينه ، يحتاج التطبيق إلى جهاز مراقبة ، ويمكن للناس أن ينتهكوا هذا النظام بينما هم بعيدون عن أعين الرقابة.

في النظام الإسلامي ، يخضع النشاط الاقتصادي لضوابط اثنين: السيطرة البشرية والتحكم في النفس ، والسيطرة البشرية التي نجدها بعد الهجرة. كان الرسول يشاهد الأسواق عندما فتحت مكة وأرسلتها من أسواقها ، ومن هناك ظهرت وظيفة حساب مراقبة النشاط الاقتصادي.

التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

أخذ الاقتصاد الإسلامي الاعتبار الكامل للمصالحين ، ومن المعروف أن ممتلكات الفرد لا يمكن غزوها أو مهاجمتها كما قال النبي. في خطبة يوم عرفة من حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا".

اقتصاد عالمي

إذا كان الإسلام في هذه القدرة على العمومية والشمول ، فإن كل ما يتعلق به يأخذ هذا الوضع ، وبالتالي فإن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد إسلامي عالمي خالٍ.

يتمتع هذا الاقتصاد بمميزات وخصائص تجعله بالفعل اقتصاداً عالمياً لأنه لا يفرق بين فرد وآخر ، أو بين الناس والآخرين ، وكل الناس هم خدام الله. عندما يصدر الإسلام تعاليمه ، لا يقتصر نشره على المسلمين ، بل على جميع الناس ، لأن الله هو رب العالمين.

نتائج البحث

من خلال ما سبق من عرض لهذا الموضوع (التبادل المالي في اللإقتصاد الإسلامي)، أمكن الوقوف على نتائج هامة يمكن تلخيص أهمها بما يأتي:

- أصل مبادئ التبادل في الاقتصاد الإسلامي هي: الإباحة،، مع الأخذ في الاعتبار المصالح والأغراض ، بإدخال مبدأ سد الذريعة، والأخذ بمبدأ العرف المعترف.
- النظام الاقتصادي في الإسلام ، نظام له أصوله الإلهية ، في تطبيق كل العدل والسعادة للبشرية جمعاء.
- يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام على أسس أخلاقية تضمن استمراريته وبقائه.
- ضوابط محل عمليات التبادل: لا ينبغي أن يكون من المحرمات ، يجب أن يكون معروفاً ، القدرة على التسليم
- ما يتطلبه الفقهاء من الضوابط في مكان التبادل: أن يكون مفيداً للطرفين ، أن يكون طاهراً ، ليكون تبادل للمال
- في عمليات التبادل اعتبار للجودة والرداءة

المقترحات والتوصيات

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، نقدم بعض التوصيات التي نراها مناسبة لذلك

- ضرورة الاعتماد على ضوابط التبادل المالي في الاقتصاد الإسلامي باعتباره أصبح إستراتيجية مالية لا مفر من إستخدامها
- ضرورة إيجاد نظام يدعم ويطور التبادل المالي علي النهج الإسلامي ويحفزه إلى المزيد من التطور به
- الحاجة إلى تدعيم مصادر النشاط التبادلي بوسائل حديثة من أجل تسهيل عمليات التبادل بين الزبون والمستهلك
- ضرورة اعتماد النظام المصرفي الإسلامي كبديل استراتيجي للنظام الرأسمالي
- إعداد المزيد والمزيد من الدراسات المتعلقة في جوانب الاقتصاد الإسلامي وإن يكون هذا البحث بداية لسلسلة من الدراسات في كل ما هو متعلق بالاقتصاد الإسلامي
- ضرورة إصدار عملة عربية موحدة تساهم بشكل كبير في نمو العملية التبادلية في المجتمعات الإسلامية التي تساهم بدورها في نمو اقتصاديات هذه المجتمعات

المراجع

- إياد إسماعيل أبو ربيع, (2008) "ضوابط المبادلات المالية في الاقتصاد الإسلامي" جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين
- ناصر مراد. (2009) "مبادئ و منهج الإقتصاد الإسلامي" كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . جامعة البليدة
- زيد الخير, (2007م) "الاسس والقواعد النظرية المالية الإسلامية" جامعة عمار ثلجي بالاغواط.
- الباز، عباس أحمد محمد، (1999م) "أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة"، ط2، دار النفائس، عمان الأردن، بس
- الحطاب، كمال توفيق محمد، (2003م)، "منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 2.
- الشال، إبراهيم علي أحمد محمد، (2002) و"القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في المعاملات المالية"، ط1، دار النفائس، عمان.
- العمر، فؤاد عبد الله، (2003م) "مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره"، نشر: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.